



Economic Transformations in the Arabian Gulf and Iran from Traditional Trade to Modern Capitalist Economy (1900-1930)

Fawziah Bint Fahd Al-Ajmi*

Ffalajmi@ksu.edu.sa

Abstract

This study investigates the transformation of the Arabian Gulf and Iran from traditional commercial capitalism to modern energy-driven capitalism in the early 20th century, focusing on the period up to the 1930s. Beginning with a definition of capitalism and its 16th-century origins, it highlights key factors that enabled this transition: the introduction of steamships, which accelerated trade through scheduled maritime transport; the establishment of banks, which mobilized savings and converted idle capital into productive investment; and the rise of artificial pearls, which integrated the region into global markets and reshaped production structures. The analysis culminates with the impact of the 1929 Great Depression, which disrupted economic activity and slowed the pace of modernization. Overall, the research underscores how technological advances, financial institutions, and global trade connections propelled the Gulf and Iran toward modern capitalism, while external crises tempered the momentum of this shift.

Keywords: Modern Capitalism, The Arabian Gulf and Iran, Steamship Transport, Banking Activity, The Great Depression of 1929.

*PhD scholar in Modern History, Department of History, Faculty of Humanities and Social Sciences, King Saud University, Saudi Arabia.

Cite this article as: Al-Ajmi, F. B. F. (2026) Economic Transformations in the Arabian Gulf and Iran from Traditional Trade to Modern Capitalist Economy (1900-1930), *Journal of Arts*, 14(1), 389 -405. <https://doi.org/10.35696/bkmbgc70>

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.



التحولات الاقتصادية في الخليج العربي وإيران من التجارة التقليدية إلى الاقتصاد الرأسمالي الحديث 1900م-1930م

فوزية بنت فهد العجي*

Ffalajmi@ksu.edu.sa

الملخص:

يتناول البحث عوامل التحول إلى الاقتصاديات الرأسمالية الحديثة في الخليج العربي وإيران من بداية القرن العشرين حتى الثلاثينات الميلادية التي أسهمت في نقل المنطقة من مرحلة الرأسمالية التجارية إلى مرحلة الرأسمالية الحديثة، والتي تطورت مع تطور الطاقة. يبدأ البحث بتعريف للرأسمالية ونشأتها في القرن السادس عشر الميلادي ثم التطرق إلى عوامل التحول إلى الاقتصاديات الحديثة التي ظهرت في مدة البحث وتمثلت في دخول السفن البخارية؛ الأمر الذي سرع من عملية نقل البضائع وفق مواعيد محددة وثابتة، وكذلك افتتاح البنوك في المنطقة التي عدت ذات أهمية؛ كونها تستقبل الأموال لادخارها وتشغيلها، وتحويلها من رأس مال خامل إلى منتج، فضلاً عن أن اللؤلؤ الصناعي أسهم في ربط المنطقة بالسوق العالمية وبداية اندماجها فيه، وأخيراً يختم البحث بالتطرق إلى أزمة الكساد الكبير عام 1347هـ/1929م وأثرها على عوامل التحول. وقد تبين أن التحول إلى الاقتصاد الرأسمالي الحديث في الخليج وإيران مطلع القرن العشرين ارتبط بتوسع النقل البحري البخاري، ونمو النشاط المصرفي، واندماج المنطقة في السوق العالمي، إضافة إلى تأثير اللؤلؤ الصناعي في تغيير البنية الإنتاجية. كما أسهمت أزمة 1929م في إبطاء مسار التحول وإضعاف الأنشطة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الرأسمالية الحديثة، الخليج العربي وإيران، النقل البحري البخاري، النشاط المصرفي، الكساد

الكبير 1929.

* طالبة دكتوراه في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: العجي، ف. ب. ف. (2026). التحولات الاقتصادية في الخليج العربي وإيران من التجارة التقليدية إلى الاقتصاد الرأسمالي الحديث 1900م-1930م، مجلة الآداب، 14 (1)، 389-405 <https://doi.org/10.35696/bkmbgc70>

© نُشر هذا البحث وفقاً لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكبير البحث أو تحويله أو إضافته إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أجريت عليه.



يعد ظهور الرأسمالية في أوروبا إبان القرن السادس عشر الميلادي من أهم الأحداث التي حصلت آنذاك، وذلك بسبب ما أحدثته من تغيرات اقتصادية بدأت بالزراعة وانتهت بالصناعة وتحرير التجارة العالمية، حيث استطاعت الرأسمالية شق طريقها للوصول إلى أنحاء العالم، حيث تمكنت من الوصول إلى مناطق عديدة ترتب على ذلك حدوث العديد من المتغيرات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية. وتظهر مشكلة البحث في محاولة رصد العوامل التي ساهمت في التحول الاقتصادي في المنطقة إلى الرأسمالية الحديثة.

إن أهمية هذا البحث الموسوم بـ "التحولات الاقتصادية في الخليج العربي وإيران من التجارة التقليدية إلى الاقتصاد الرأسمالي الحديث 1900م . 1930م" تكمن في محاولة رصد العوامل التي ساهمت في نقل الرأسمالية التجارية في الخليج، وإيران إلى الرأسمالية الاقتصادية الحديثة، عن طريق دخول السفن البخارية، وافتتاح البنوك، وظهور اللؤلؤ الصناعي، الذي ساهم في ربط منطقة الخليج بالسوق العالمية، مع التنويه إلى أن الدراسة تركز على خمسة أقاليم هي: البحرين، الكويت، المملكة العربية السعودية، العراق، وإيران. وهو ما يعطي مجالاً للمقارنة بين عوامل التحول في تلك الأقاليم. كما تبرز أهداف الدراسة في:

1. التعرف على الرأسمالية وبدايات وصولها إلى الخليج العربي.
 2. العوامل التي ساهمت في نقل الرأسمالية التجارية في الخليج وإيران إلى الرأسمالية الاقتصادية الحديثة.
 3. رصد بدايات دخول السفن البخارية إلى المنطقة، ودورها في عملية التحول.
 4. تتبع افتتاح البنوك في منطقة الدراسة ودوره في ربط اقتصاد المنطقة بالسوق العالمية.
 5. أثر أزمة اللؤلؤ الصناعي في عملية التحول إلى الرأسمالية الحديثة في المنطقة.
 6. أثر أزمة الكساد العظيم على التحولات الاقتصادية في المنطقة.
- ظهرت دراسات سابقة تناولت هذا الموضوع، إلا أنها كانت بشكل عرضي دون التركيز على الرأسمالية أو عوامل التحول في المنطقة، منها:

1. دراسة حسين. (2009). *رملة عبدالحميد حسين " البحرين ما بين 1919م . 1939م دراسة للأوضاع السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية"* (رسالة ماجستير، جامعة الكويت، 2009م). بعد الاطلاع عليها تبين أن هذه الدراسة تناولت الأوضاع الاقتصادية في البحرين من عام 1919م وحتى عام 1939م بشكل عام دون التطرق إلى الرأسمالية وعوامل تحولها في البحرين.
 2. دراسة طاهر (2029) " الغوص وتجارة اللؤلؤ في الخليج العربي 1235هـ. 1364هـ/ 1820م . 1945م" (رسالة دكتوراه، جامعة الملك سعود، 2019م). تناولت الدراسة كل ما يتعلق باللؤلؤ في الخليج العربي، إلا أن هذه الدراسة لم تتطرق إلى دور اللؤلؤ الصناعي في عملية التحول إلى الاقتصاديات الحديثة في المنطقة.
- اعتمد البحث على بعض الوثائق، وكذلك بعض الكتب التي تعد مصادر في الفترة التي يتناولها بالإضافة إلى الرسائل الجامعية، والأبحاث، والمقالات المنشورة في الصحف والمجلات. وقُسم البحث إلى تمهيد يتطرق إلى لمحة عن الرأسمالية ونشأتها وتعريفها، ثم ينتقل إلى عوامل التحول إلى الاقتصاديات الرأسمالية الحديثة في أقاليم الدراسة وهي: دخول السفن البخارية، وافتتاح البنوك، وسك العملات، واكتشاف اللؤلؤ الصناعي، وأخيراً أثر الكساد العالمي عام 1347هـ/ 1929م على تلك العوامل، ثم يختم بخاتمة تلخص نتائج البحث الذي اعتمد على المنهج العلمي في الدراسة التاريخية القائم على المنهجين الوصفي والتحليلي، بهدف الوصول إلى الحقيقة التاريخية.



التمهيد: نبذة عن الرأسمالية ونشأتها

تعود جذور الرأسمالية إلى حركة الإصلاح الديني، تلك الحركة التي كان أبرز أهدافها الوقوف أمام إجراءات الظلم والاستبداد، فقد عانت أوروبا آنذاك الكثير من الظلم الذي كان أحد أهم أسبابه النظام الإقطاعي وهيمنة الطبقة الأرستقراطية التي كانت تملك جميع الأموال والثروات (دويدار، د.ت، ص14، 18). في ظل هذه الظروف خرج مارتن لوثر عام 1517م مطالبًا بالخروج على الكنيسة، ووضع وثيقة من 95 بنداً، وكان أهم ما ركزت عليه هو تخليص الناس من صكوك الغفران، تلك الصكوك التي فيها إذلال لكرامة الإنسان، فكان مارتن لوثر يرى أنه من المفترض أن يطلب الغفران من الله مباشرة دون الحاجة إلى وسيط (ممدوح، 2017، ص 17). بدأت هذه الحركة في ألمانيا ثم امتدت في أنحاء أوروبا وظهر لها عدة تفرعات في كل من بريطانيا وفرنسا (نعمة، 2014، ص 187).

أختلف كثيراً حول تعريف الرأسمالية كمفهوم، وبناء على ذلك ظهرت عدة تعريفات تحاول تأطيرها، وكل تعريف منها يذكر خاصية من خصائصها. فمن التعريفات ما يصفها بأنها نظام اجتماعي، ومنها من يذكر أنها نظام اقتصادي، وثالث يصفها بالنظام الثقافي، ورابع يرى أنها تجمع بين النظام الاجتماعي والاقتصادي.

فمثلاً عُرِفَت الرأسمالية بأنها: "نظام اجتماعي تميز بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ظهر في المجتمعات الليبرالية المبنية على سياسة السوق الحر" (معهد البحرين، معجم المصطلحات السياسية، 2014، ص38). كما عُرِفَت أيضاً بأنها: نظام اجتماعي يسمح لكل فرد من أفراد المجتمع أن يسعى وراء مصلحته الخاصة، في سبيل الحصول على أكبر دخل، وبالتالي الحصول على أقصى إشباع لحاجاته. بمعنى أن الفرد في الرأسمالية حر في اختيار نوع النشاط الذي يزاوله، وحر في اختيار ما يستهلكه. لذلك ارتبطت الرأسمالية بالحرية الاقتصادية الفردية. كما عُرِفَت أيضاً بأنها: النظام الذي يسمح بملكية ثروات الإنتاج ملكية خاصة (عطية الله، 1968، ص 557، 558).

وعُرِفَت الرأسمالية كذلك بأنها تجمع بين النظامين الاجتماعي، والاقتصادي المنبثق عن النظرية السياسية الفردية التي تقوم على أن الفرد هو الهدف من كل التنظيم البشري، وأن المصلحة الشخصية هي الباعث الطبيعي والمحرك الأول لكل الجهود الاقتصادية التي من خلالها تتحقق مصلحة الجموع، وأن الملكية الفردية هي الباعث على بذل أقصى طاقة في سبيل إنتاج الثروة التي تنعكس بدورها على رفاهية المجتمع بأسره.

لهذا يعتبر الربح هو الحافز الفردي للإنتاج في ظل الرأسمالية، فإذا انعدم هذا الحافز انعدمت الطاقة التي تبث الحياة في كل الأنشطة الاقتصادية (عطية الله، 1968، ص 557، 558). كما أن هناك من عرفها بأنها نظام اقتصادي اجتماعي حل محل الإقطاع، ويقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، واستغلال العمل، واستخلاص فائض القيمة. وهي كذلك أسلوب إنتاجي تاريخي تتبناه الهيئات الاقتصادية ويتسم بمجموعة من الحقائق أهمها: إنتاج السلع، وتوزيعها على نطاق واسع، وتراكم رأس المال، وإعادة خلقه من جديد على نطاق واسع (عبد الكافي، د.ت، ص 252).

وأمام هذه التعريفات التي وصفت الرأسمالية بعدة صفات اجتماعية واقتصادية وثقافية تميل الباحثة إلى وصف الرأسمالية بأنها اقتصادية بالدرجة الأولى.

عوامل التحول إلى الاقتصاديات الرأسمالية الحديثة في الخليج وإيران:

مرت الرأسمالية منذ ظهورها بخمس مراحل هي: الكشوف الجغرافية، ثم الرأسمالية التجارية، ثم الصناعية، ثم الإمبريالية، وأخيراً العولمة. وبالنسبة لمنطقة الخليج وإيران فقد ظهرت الرأسمالية فيها قبل القرن العشرين الميلادي حيث كانت في مرحلتها التجارية التي استمرت حتى بدايات القرن العشرين الذي نلاحظ فيه ملامح للتحوّل إلى الاقتصاديات الرأسمالية الحديثة نتيجة عدة عوامل نتطرق إليها في الآتي:



1. السفن البخارية

يعد تطور الملاحة في منطقة الخليج من التطورات الاقتصادية ذات الصلة بالرأسمالية، إذ إن ذلك انعكس على آلية عمل التجارة. والمقصود بتطور الملاحة هو التحول من استخدام السفن الشراعية إلى السفن البخارية التي أحدثت فارقا في جانب الاقتصاد لا سيما التجارة من حيث سرعة النقل، وكثرة الرحلات، وانضباط مواعيدها، وحتى تتضح الصورة بشكل أكبر يجدر بنا الإشارة سريعا إلى بدايات دخول السفن البخارية إلى منطقة الخليج على المستوى الدولي، والمحلي، والفردى، وكذلك تتبع بداية شركات الملاحة في الخليج.

شهدت منطقة الخليج أول دخول لسفينة بخارية على المستوى الدولي عام 1255هـ/ 1839م عندما نزلت أول باخرة في مياهه، وهي باخرة بريطانية اسمها (إن. إس هيولينديسي) تحمل على متنها المقيم البريطاني في الخليج صمويل هينيل في زيارته إلى المنطقة آنذاك (Low, 1877, p25). أي إن أول دخول كان على يد بريطانيا، وكان بغرض خدمة السياسة إذ إن الباخرة استخدمت لتلبية متطلبات نقل البريد بين القواعد البريطانية في الخليج ومقرها في الهند بعد أن تأكدت من صلاحية مياه الخليج وأمنها عن طريق رحلات أجرتها منذ عام 1248هـ/ 1832م (British Library, 1780–1832). وقد قررت بريطانيا استخدام السفن البخارية في مياه الخليج كونها أكثر فاعلية من السفن الشراعية (British Library, 1861). كما ظلت بريطانيا تمتلك السفن البخارية في منطقة الخليج وتوظيفها لأغراضها السياسية لا سيما في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي، إذ من الملاحظ تزايد أعداد السفن البخارية في الخليج مع النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، بسبب دخول شركات الملاحة البخارية حيث يعود تاريخ ظهور أول شركة إلى عام 1277هـ/ 1861م وهي شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية المحدودة (القهواتي، 1980، ص208).

تُظهر بعض الوثائق محاولات إقناع إيران لبريطانيا في تنفيذ مشروع أسطول من السفن البخارية في الخليج (British Library, 1868)، على عكس الضفة الغربية للخليج التي لم نرصد لها محاولات أو مفاوضات بشأن تملك السفن البخارية. أما على مستوى الأفراد فقد ظهر تملكهم للسفن البخارية في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي وأبرز مثال هو التاجر الكويتي يوسف عبدالله الإبراهيم عندما تملك أول باخرة عام 1315هـ/ 1897م، ثم الشيخ مبارك الصباح عام 1325هـ/ 1907م (الإبراهيم، 2003، ص64-69)، حيث شهد القرن العشرون تملك الكثير من التجار لسفن بخارية حتى عام 1338هـ/ 1920م عندما تحولت السفن مع تحول الطاقة من البخار إلى الديزل بعد اكتشاف النفط (البحرية، د.ت).

في أصوب الأحوال ساهم دخول السفن البخارية إلى منطقة الخليج في زيادة ربط هذه المنطقة بالاقتصاد الرأسمالي العالمي ليس باعتبارها فقط منطقة مرور، أو أراضي جديدة للحصول على الموارد وتصريف الصناعات كما كانت في عهود سابقة، إنما تطورت الأهمية لتصبح المنطقة محطة في شبكة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ومستودعات للفحم الذي تزود به السفن البخارية في رحلتها من الشرق إلى الغرب.

ظهرت مع بداية القرن العشرين ثلاث شركات للملاحة البخارية في مياه الخليج وهي: الشركة الروسية للملاحة البخارية التي بدأ تواجدها منذ عام 1319هـ/ 1901م، والشركة العثمانية الإيرانية للشحن عام 1326هـ/ 1908م، وشركة المراكب العربية المحدودة عام 1329هـ/ 1911م، والجدير بنا أن ننوه أن هذه الشركات ظهرت إلى جوار الشركات التي كانت موجودة في القرن الماضي. التاسع عشر الميلادي- (القهواتي، 1980، ص286، 289؛ الإبراهيم، 2003، ص93).

أما الشركة الروسية فبعد ظهورها محاولة من روسيا لإيجاد موطن قدم لها في منطقة الخليج إذ نظمت هذه الشركة عدة رحلات بطاقم من سفن بخارية كان أشهرها: الباخرة لازريف، والباخرة كورنيلوف عام 1319هـ/ 1901م، والباخرة تروفور عام 1320هـ/ 1902م، وكان تركيز هذه البواخر في حمل البضائع التجارية، وأما سبب رغبة الشركة الروسية في التوسع مع بداية

القرن العشرين فهو يأتي متمشيًا مع رغبة التجار في روسيا القيصرية، وأصحاب الصناعات الذين كانوا يبحثون عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتهم المحلية (ردكين، 2007، ص128، 130، 138). ورغم هذه الأسباب إلا أن هذا التوسع لم يكن مربحًا للشركة الروسية (Delis, 2023, p500) ذلك لأنها لم تستطع منافسة الشركة البريطانية (عيساوي 1990، ص326).

وأما عن الشركة العثمانية الإيرانية فقد تأسست برأسمال مشترك بين إيران والعراق باعتبار العراق ولاية عثمانية في عام 1326هـ/1908م وكانت بهدف التجارة والملاحة بين ميناء البصرة وبين بقية موانئ الخليج، حيث كانت البواخر في الغالب تنقل محصولات البصرة الزراعية لا سيما التمور (القهواتي، 1980، ص289). وأما شركة المراكب العربية فقد جاء تأسيسها عام 1329هـ/1911م مدفوعًا بعدة أسباب أبرزها:

1. التنافس الشديد بين شركات الملاحة الأجنبية في مياه الخليج العربي.
2. استغلال الشركات الأجنبية عدم وجود بديل محلي (الإبراهيم، 2003، ص97).
3. أن شركات البواخر الأجنبية بين الهند والخليج العربي كانت تحتقر المسافرين من العرب أو الفرس إذ كانوا لا يسمحون لهم بالأكل على مائدة الدرجة الأولى، مما حدا بتجار العرب إلى تأسيس شركة عربية للبواخر (رضا، 1916، ص127).
4. ربما السبب الأهم قد يكون أن تأسيس هذه الشركة جاء رغبة من العرب في التخلص من هيمنة الملاحة البريطانية على منطقة الخليج.

في كل الأحوال ظهرت فكرة إنشاء شركة ملاحية عربية من جاسم الإبراهيم، وبمساهمة العديد من الشخصيات، حيث وصل رأس مالها إلى 250 ألف روبية، وكان يرأس مجلس إدارتها جاسم الإبراهيم الذي يملك أكثر الأسهم (الإبراهيم، 2003، ص95). وقد حددت الشركة أهدافها في: نقل المسافرين، والحجاج، (الإبراهيم، 2003، ص30)، والبضائع بين الهند وموانئ شبه الجزيرة العربية التي - بلا شك- من ضمنها موانئ الخليج، والهدف الآخر هو تدريب أبناء الخليج على الأعمال الجديدة التي يبدو أنها تدخل ضمن التطور الاقتصادي الرأسمالي في المنطقة مثل: أعمال التوكيلات، الشحن البحري، وتشغيل البواخر والتعامل معها (المدني، 2018).

بدأت شركة المراكب العربية بسفينة واحدة أطلق عليها "بدري"، ورغم منافسة شركة الملاحة البريطانية لها التي كانت تهدد بخفض الأسعار مع المحافظة على موعد ثابت للرحلات، فإن شركة المراكب العربية اقتنت عام 1329هـ/1911م باخترتين عملت على تشغيلهما في رحلات أسبوعية؛ الأمر الذي ساهم في نجاحها، وبالتالي اعتماد تجار العرب عليها في إرسال محاصيلهم وأموالهم إلى الهند (الإبراهيم، 2003، ص96-101).

توسعت الشركة العربية بعد ذلك وضمت ما يقارب ست بواخر لنقل المسافرين والبضائع وقد حملت البواخر أسماء عربية مثل: بدري، والكويت، والبحرين (الإبراهيم، 2003، ص95-99)، كما افتتحت لها وكالات في الخليج لتحقيق هدف الشركة في تدريب أبناء الخليج على عمل الوكالات، فكان من أبرزهم يوسف أحمد كانو الذي أصبح وكيلًا للشركة في البحرين (كانو، 1999، ص10، 109). ولم تستمر الشركة طويلاً فمع منافسة الشركة البريطانية، واندلاع الحرب العالمية الأولى انتهى بها الأمر إلى دمجها مع شركة بومبي وفارس للمراكب التجارية عام 1333هـ/1915م (كانو، 1999، ص117).

واجه عمل السفن البخارية في المنطقة مشكلة وهي أنه لم تكن جميع موانئ الخليج ملائمة لرسو السفن البخارية، إذ ظهرت في المنطقة مشكلة في بعض الموانئ فمثلًا في البحرين لم يكن فيها ميناء يصلح لرسو السفن البخارية سوى ميناء المنامة الذي يقع على بعد أربعة أميال شمال غرب المنامة، وهي أقصى نقطة ممكن أن ترسو فيها السفن البخارية بسبب حجمها وضحالة مياه الخليج (لوريمر، د.ت: 4/1462).



ثم تنقل البضائع عن طريق السفن الشراعية الصغيرة من الباخرة إلى الميناء وغالبًا ما كان يحدث خلال عمليات النقل العديد من المشكلات الناجمة عن تلف بعض البضائع (كانو، 1999، ص12). وكانت أغلب موانئ الضفة الغربية للخليج وبعض موانئ الضفة الشرقية مثل بندر عباس تعاني من هذه المشكلة (لوريمر، د.ت: 12/1)، لذلك كان معظم نقاط السفن البخارية في مياه الخليج على الضفة الشرقية، بالإضافة إلى البصرة، وبدلنا على ذلك خط سير الشركة البريطانية للملاحة البخارية حيث جعلت خطها بومباي. بوشهر- البصرة، حيث كان تركّز الملاحة البخارية التجارية في موانئ إيران وشمال الخليج بالدرجة الأولى (مورتون، 2018، ص 83، 87)؛ نظرا لعمق مياهها مقارنة بالضفة الغربية التي تميزت بضخالة المياه (سلمان، 2012، ص128).

بمعنى أن نشاط السفن البخارية في كلٍّ من إيران، والعراق كان أكثر من أقاليم الضفة الغربية؛ بسبب العوامل الطبيعية؛ إذن نستطيع القول إن تطور الطاقة وظهور شركات الملاحة البخارية في منطقة الخليج العربي ساهم في التحول الرأسمالي وتطوره من المرحلة التجارية السابقة التي تعتمد على السفن الشراعية إلى مرحلة متقدمة ذات رحلات تجارية وفق مواعيد ثابتة ومحددة.

2. البنوك

تشكل البنوك أهمية في النظام الاقتصادي الرأسمالي؛ لأنها تساهم في استقبال الأموال لادخارها وتشغيل رأس المال بتحويله من رأس مال خامل إلى منتج. بمعنى أن أبرز دور للبنوك يأتي من عملها كوسيط بين المدخرين والمستثمرين والمقترضين (الجبر، 2018)، (ص209). وقد تعددت أنواع البنوك فهناك البنوك المركزية، والتجارية، والإسلامية، والمتخصصة، وكذلك البنوك الأجنبية، والوطنية، والإقليمية، والدولية (الأفندي، 2014، ص121، 122).

تباين ظهور البنوك في منطقة الخليج إذ إن ظهور البنوك في إيران والعراق كان سابقا على دول الضفة الغربية للخليج. فمثلاً شهدت إيران والعراق افتتاح عدة بنوك منذ القرن التاسع عشر الميلادي ففي العراق مثلاً افتتح البنك الإمبراطوري العثماني (لوريمر، د.ت: 3/1005)، أما إيران فنلاحظ افتتاح ثلاثة بنوك أجنبية فيها خلال تلك الفترة، منها البنك الشرقي عام 1305هـ/1888م الذي أغلق بعد سنتين، وأسس البنك الإمبراطوري عام 1306هـ/1889م نتيجة لامتياز منحه الشاه ناصر الدين القاجاري لبريطانيا (لوريمر، د.ت: 5/2931). وكان افتتاح البنوك الأجنبية في البداية في إيران، لأهمية إيران في استقبال رؤوس أموال الدول الأجنبية كما أن افتتاح البنوك البريطانية، والروسية، جاء ضمن ما حصلت عليه تلك الدول من امتيازات في إيران إبان تلك الفترة.

وفي كل الأحوال، بدأ ظهور البنوك في المنطقة بافتتاح البنوك الأجنبية حيث افتتحت في المنطقة خمسة بنوك أجنبية جاء أولها في البحرين عام 1318هـ/1900م، وهو البنك الإمبراطوري الإيراني (بريطاني) إلا أنه أغلق بعد شهرين لسببين: الأول: عدم حصولهم على موافقة من حكومة البحرين. والثاني: اعتراض بعض التجار عليه (صلاح الدين، 2023).

افتتح في العراق أيضاً البنك الشاهنشاهي الإيراني (حمادة، 1938، ص445) عام 1336هـ/1918م (حسين، 1959، ص75)، ثم البنك الشرقي (حمادة، 1938، ص445) عام 1337هـ/1919م (British Library, 1917–1921, fol. 12)، الذي افتتح بعد سنة فرغاً له في البحرين عام 1338هـ/1920م، مع ملاحظة أن للبنك محاولات قبل ذلك التاريخ في افتتاح فرع له في البحرين بدأت منذ عام 1334هـ/1916م، إلا أن رد حاكم البحرين الشيخ عيسى بن علي آل خليفة كان بالرفض، وذلك بعد ما تباحث مع التجار الذين لم يُبدوا حماسهم خوفاً من التعاملات الربوية (British Library, 1916–1921, p. 6). ومع ذلك كرر البنك المحاولة حتى نجح في افتتاح فرعه في البحرين عام 1338هـ/1920م إذ بدأ عمله في سوق المنامة، وظل كذلك حتى انتقل إلى مبنى خاص عام 1351هـ/1932م (الفارس، 2016).

أما البنك الخامس فكان في المملكة العربية السعودية حيث افتتحت عام 1344هـ/1926م الجمعية التجارية الهولندية فرعاً لها في جدة، إلا أنها كانت تقدم الخدمات المصرفية فقط للحجاج الإندونيسيين (الجبر، 2018، ص222). وقد سميت بهذا الاسم لأنه لم يسمح لها بتسمية نفسها بنكاً، على اعتبار أن البنوك تتعامل بالربا المحرم شرعاً، فكان القرار بتسميته بالجمعية التجارية الهولندية بدلاً من البنك الهولندي (فيلد، 1986: 94/1).

النوع الثاني الذي تم افتتاحه في المنطقة بعد البنوك الأجنبية هو البنوك الوطنية، وقد اقتصر هذا النوع من البنوك على إيران إذ افتتح فيها بنكان وطنيان. الأول: بنك سبه عام 1343هـ/1925م الذي جاء كخطوة في سبيل تقوية القاعدة الاقتصادية للبلاد، وجاء رأسماله من ميزانية الجيش، لذلك خدم في بدايته ضباط الجيش إلا أنه نجح في توسيع نشاطه، وافتتاح العديد من الفروع في بعض مدن إيران (كروه تاريخ واقتصاد، 2015). البنك الثاني: هو البنك الوطني الذي باشر عمله عام 1346هـ/1928م، وقد كانت فكرة إنشاء هذا البنك قديمة منذ عهد ناصر الدين شاه (Amanat, 1997) عام 1295هـ/1878م إلا أنه لم يتم تنفيذها بسبب التدخلات الخارجية (باباي، 2011، ص11) التي كانت تعانها إيران.

تجددت الفكرة مرة أخرى مع بداية القرن العشرين، وكانت مدفوعة برغبة الشعب في التخلص من النفوذ السياسي والاقتصادي الخارجي على إيران، وإصلاح الأوضاع المالية للدولة، إلا أن الظروف السياسية آنذاك لم تسعف إيران في تنفيذ الفكرة فأجّلت للمرة الثانية (إبراهاميان، 2014، ص77، 89، 90)، ثم تجددت مرة ثالثة بعد انسحاب القوات الأجنبية من إيران واستقرار الأوضاع السياسية الداخلية فطُرحت الفكرة أمام البرلمان الإيراني ولقيت الترحيب، وتمت الموافقة عليها عام 1345هـ/1927م، وباشر البنك عمله في العام الذي يليه (Bank Melli Iran, n.d.).

النوع الثالث الذي ظهر خلال تلك الفترة هو البنوك المتخصصة واقتصر هذا النوع في البداية على إيران والعراق. ففي إيران افتتح أول بنك زراعي عام 1352هـ/1933م وهو (بنك كشاويزي) يهتم بالزراعة وتمويل المزارعين لتغطية احتياجاتهم (Bank Keshavarzi, 2007–2008, p. 4 & Bank Keshavarzi, 2006, p. 13).

أما في العراق فافتتح المصرف الزراعي الصناعي عام 1345هـ/1935م وتركزت مهامه أيضاً في التمويل الزراعي والصناعي، ومع تطور احتياجات المزارعين وتوسع المهن الصناعية تم انقسام البنك حيث خصص الأول للزراعة والآخر للصناعة (Agricultural Cooperative Bank of Iraq, n.d.).

إذن نلاحظ أن البنوك المتخصصة اقتصر ظهورها في المنطقة آنذاك على إيران والعراق دون بقية دول الدراسة، والذي يبدو أن السبب يعود لطبيعة الدولتين الزراعيتين على عكس بقية دول الضفة الغربية للخليج. بمعنى أن ازدهار الزراعة في كل من إيران والعراق بسبب طبيعتهما البيئية المتمثلة في وجود الأنهار سواء نهر كارون في إيران، أو دجلة والفرات في العراق، قد أوجد الحاجة إلى افتتاح بنوك متخصصة. فيما نجد أن افتتاح البنوك في دولة الكويت تأخر إلى أربعينات القرن العشرين الميلادي حيث كانت الحوالات تتم إما عن طريق مكتب البريد أو عن طريق بنوك البصرة، وفسر ديكسون ذلك بضعف حجم التجارة في الكويت، وموقف العامة الديني من الفوائد، ورغبة التجار في حفظ أموالهم بالطرق السابقة إما باكتنازها في غرف مخصصة أو في قبو في منازلهم (Dickson, 1934–1935, p. 3).

3. العملات

كانت العملات المتداولة في منطقة الخليج بداية القرن العشرين وحتى الحرب العالمية الأولى هي ماريا تريزا، والروبية الهندية إذ لم يتم في تلك الفترة التي نتحدث عنها إصدار عملات محلية للدول قيد الدراسة، ومن الواضح أن تداول العملات السابقة جاء كنتيجة للعلاقات السياسية والاقتصادية مع دولها (Fenelon, 1974. P80).



اختلف وضع العملات في بعض دول الدراسة بعد الحرب العالمية الأولى وتحديداً في كل من المملكة العربية السعودية، والعراق، وإيران. بينما استمرت العملات السابقة متداولة في البحرين والكويت وقد يكون السبب هو استمرار الوضع فيها كما كان عليه قبل الحرب (علي، 1986، ص 84). أما ما يخص المملكة العربية السعودية فقد أصدرت عام 1345هـ/1927م، الريال السعودي الفضي ليحل محل العملات النقدية السابقة (سك عملات جديدة، 1346)، وقد ربطته بالجنيه الإسترليني إذ كان يساوي الجنيه عشرة ريالات، أي أن الريال السعودي كان من فضة وربط بالجنيه الذهبي مما أدى إلى مشكلة في نسبة التبادل بينهما، الأمر الذي استغله البعض عن طريق تهريب الريال، ومضاربة بعض الصيارفة به، فكان أن اضطرت الحكومة إلى سحب الريال وسك بديل عنه في عام 1354هـ/1935م، وقد كان أصغر وزناً وحجماً ومشابهاً للروبية الهندية الفضية (Edo, 1975, p. 512).

اختلف وضع العراق أيضاً بعد الحرب إذ اعتمدت الروبية الهندية، وجعلت قاعدتها في الصرف بالإسترليني، وظلت متداولة حتى عام 1351هـ/1932م عندما أصدرت لجنة العملة العراقية مجموعة من الأوراق النقدية العراقية، وتداولتها مع الروبية الهندية حتى العام الذي يليه عام 1352هـ/1933م عندما صدر قرار منع تداول الروبية الهندية (Central Bank of Iraq, n.d.68, 69)، أما إيران فقد كانت العملة المتداولة فيها منذ الدولة القاجارية (Behrooz, 2023, p.8,11) هي التومان، وقد كانت تساوي آنذاك عشرة ريالات (تاريخچه پول در ايران، 2019)، وظل معمولاً بهذه العملة حتى صدر عام 1351هـ/1932م قرار بطرح عملة الريال بدلاً منها (المكتبة البريطانية، 1925-1935، رقم الوثيقة IOR./L/PS/12/3465).

إذن يلاحظ أن ظهور العملات في تلك الفترة، ومحاولة بعض أقاليم الدراسة توحيدها يعد من مظاهر التحويلات الاقتصادية في تلك الفترة.

4. اللؤلؤ الصناعي

من الأزمات الاقتصادية التي حلت في منطقة الخليج العربي خلال فترة الدراسة هي اكتشاف اللؤلؤ الصناعي في اليابان عام 1347هـ/1928م، الذي ساهم في انهيار مهنة الغوص وتجارة اللؤلؤ الطبيعي. اكتشف اللؤلؤ الصناعي عام 1347هـ/1928م، وتميز بمميزات ساهمت في انتشاره وإقبال الناس عليه، لعل أبرزها هو التشابه الكبير بينه وبين اللؤلؤ الطبيعي، لدرجة يصعب معها التفريق بينهما (الشمالن، 1394: 1/181). إضافة إلى رخص ثمنه، بما يقارب 40% إلى 60% عن اللؤلؤ الطبيعي، الأمر الذي عجل بمنافسته للؤلؤ الطبيعي، إذ تم إنتاجه بعد اكتشافه بكميات كبيرة وبيعه بأسعار أقل مما أدى إلى تدهور اللؤلؤ الطبيعي (طاهر، 2019، ص 270)، من ناحية أخرى نجد أن اللؤلؤ الصناعي ساهم إلى حد ما في ربط المنطقة بالسوق العالمية عن طريق اندماجها فيه في أوائل ثلاثينات القرن العشرين (النقيب، 1996، ص 57).

ظهر في البداية ثلاثة أنواع من اللؤلؤ الصناعي، وانتشرت على نطاق واسع في العالم وهي: اللؤلؤ الياباني أكويا، واللؤلؤ ذو الأطراف الذهبية، واللؤلؤ ذو الأطراف السوداء. كان النوع الأول هو الذي تم إنتاجه في اليابان، وهو الذي انتشر بكميات كبيرة وتجارية في فترة الدراسة إذ استمر رائجاً حتى فترة ثمانينات القرن العشرين، وظهر هذا النوع في كل من اليابان، ثم الصين، وفيتنام، وكوريا الجنوبية (المطر، 2014، ص 182-184).

انتشر اللؤلؤ الصناعي ووصل إلى أسواق أوروبا وأمريكا (Nadelhoffer, 1984, p138)، وقد حاولت بعض الحكومات في منطقة الدراسة التصدي لانتشاره، لحماية المنطقة واقتصادها مثل البحرين، يدلنا على ذلك الوثائق التي أصدرتها بهذا الشأن، وهي تعكس حجم التأثير السلبي الذي قد يلحقه اللؤلؤ الصناعي بتجارة المنطقة (الدورة، دت، ص 105-112). إلا أنه وبالرغم من هذه الاحترازمات انتشر اللؤلؤ الصناعي، وأخذ بمنافسة اللؤلؤ في الأسواق، مدعوماً بعوامل ساهمت في نجاحه، أولها المميزات التي ذكرناها آنفاً، وثانيها أزمة الكساد الكبير عام 1347/1929م التي ساهمت في انتشاره وفي انهيار اللؤلؤ الطبيعي، وذلك لأن الأسواق المستوردة للؤلؤ في أمريكا قد أصابها ركود، فلم يعد هناك طلب على اللؤلؤ الطبيعي،

لدرجة أن التجار كانوا يزلون لبيع اللؤلؤ، وما يزال لديهم لؤلؤ من العام الماضي (النعمة، 2021، ص201). لقد شكّل اكتشاف اللؤلؤ الصناعي أزمة آنذاك، إلا أنه من ناحية ثانية ساهم في ربط منطقة الخليج بالأسواق العالمية.

أزمة الكساد الكبير عام 1347هـ/ 1929م وأثرها على منطقة الدراسة:

أزمة الكساد الكبير Great Depression، وتسمى أيضاً بالكساد العظيم أو الانهيار العظيم هي أزمة مالية اقتصادية ضربت أغلب دول العالم بدءاً من عام 1347هـ/ 1929م. وقد ظهرت عندما انهار سوق الأسهم الأمريكية في نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية يوم 24 أكتوبر عام 1929م وهو اليوم الذي يعرف بالخميس الأسود (Brooks, 1969, p116) عندما انهارت قيمة الأسهم، فحصل تدافع لبيعها؛ الأمر الذي ولّد عجزاً لدى المصارف في الحفاظ على استقرار الأسعار. وقد انتقلت الأزمة إلى المصارف وامتنعت عن القروض، وحصل سحب كبير للودائع نتج عنه سلسلة إفلاسات (عبد الساتر، 1986، ص75)، إذ دخل بعدها الاقتصاد الأمريكي في الكساد العظيم. وتفاقت الأزمة أكثر بحصول الجفاف في وسط غرب أمريكا حيث تعذر على المزارعين دفع فواتر ديونهم للمصارف. وقد انتشرت هذه الأزمة تدريجياً في سائر الولايات المتحدة الأمريكية (رونوفن، د.ت، ص255، 256). حيث أفلس أكثر من 21% من مجموع البنوك التجارية خلال الفترة 1930م 1932م (Chandler, 1971, p105).

انتقلت الأزمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوروبا عن طريق الاعتمادات المالية الضخمة التي قدمتها الولايات المتحدة إلى بعض دول أوروبا. إذ مع حلول الأزمة توقفت هذه الاعتمادات فانتقلت الأزمة إليهم تدريجياً بدءاً من النمسا، ثم ألمانيا، ثم بريطانيا وفرنسا (Hoover, 1951, p4). وكان من مظاهر الأزمة انخفاض الأسعار في المواد الأولية، والمحاصيل الزراعية، مع انخفاض في الإنتاج الصناعي، وانخفاض في التجارة الخارجية مما ترتب على ذلك أزمة بطالة كبيرة (رونوفن، د.ت، ص256-260؛ عبد الساتر، 1986، ص72-79).

لقد تحدثت الكثير من المراجع عن أسباب أزمة الكساد الكبير وأجملها البعض في عدة نقاط هي: انهيار بورصة الأوراق المالية في نيويورك، تلك البورصة التي تعد ترمومتراً للنشاط الاقتصادي، بمعنى بعد أنه إذا ارتفعت الأسعار إلى حد كبير ارتفعت معها نسبة التشاؤم من حصول انهيار؛ الأمر الذي أدى إلى سلسلة من السلوكيات مثل الإقبال على بيع الأوراق المالية وبالتالي حصلت الأزمة (عجمية، 1972، ص237). هذا السبب يتبناه أصحاب النظرية القائلة بأن بعد كل ارتفاع يحدث هبوط وأزمة فيما يعرف بالدورة الاقتصادية (الربيعي، 2012).

سبب آخر يذكره البعض وهو قلة مجالات الاستثمار إذ إن الأزمة جاءت بعد سبع سنوات رخاء وصل فيها النشاط الاستثماري إلى الذروة. هذا النشاط حقق نجاحاً في أزمة المساكن لدى الولايات المتحدة، وبالتالي بدأ الركود في هذا المجال عام 1347هـ/ 1928م وبدأت معه نسب البطالة تزيد مما أدى إلى بداية كساد الصناعات، أضف إليها أنه مع بداية الانهيار امتنع الكثير من رجال الأعمال عن الدخول في أي استثمار جديد (عجمية، 1972، ص237). ومن الأسباب أيضاً نقص الاستهلاك خلال فترة الأزمة، وبالتالي خفض الاستثمارات (Robbins, 1934, p70)، كما أن نقص الذهب آنذاك قد يعد أحد الأسباب (عجمية، 1972، ص239).

ونتيجة لكل ما سبق اضطرت بريطانيا مع عدة دول إلى الخروج عن قاعدة الذهب عام 1350هـ/ 1931م وهو النظام المالي الذي يستعمل فيه الذهب كقاعدة لتحديد قيمة العملة الورقية؛ مما أنتج أزمة ثانية وهي أزمة نقدية (الحري، 2017، ص23)، وإعلان أمريكا نظام موراتوريوم (صروف، 1933، ص257)، وتغيير بريطانيا سياستها في حرية التجارة مما نجم عنه تقييد حركة البضائع والمال (صروف، 1933، ص257)، فتوسع نطاق الأزمة بشكل أكبر.

امتدت الأزمة الاقتصادية العالمية إلى الكثير من الدول منها دول الدراسة لا سيما أنها مرتبطة بالأسواق العالمية كونها تعتمد على التجارة الحرة. وفيما يخص دول الضفة الغربية فقد تأثرت البحرين بالأزمة؛ حيث كسدت تجارة اللؤلؤ (حسن، 2009، ص 68)، وتراجعت إيرادات الجمارك التي كانت قد بدأت منذ عام 1344هـ/1925م لتراجع تجارة اللؤلؤ (القضاة، 2020، ص 21، 20)، وانخفضت الواردات في البحرين بشكل كبير خلال فترة الأزمة إذ نلاحظ نسبة انخفاض في عام 1930م. 1931م تصل إلى 43.67% عن العام السابق له، وكذلك انخفضت الإيرادات في عام 1931م. 1932م بنسبة 24.34% (الرميحي، 1995، ص 114).

تأثرت الحالة الاقتصادية في دولة الكويت بأزمة الكساد، فمع أن صيد اللؤلؤ كان جيدًا إلا أن حالة الكساد عام 1347هـ/1929م أثرت جدًا على المبيعات (Dickson, 1929–1930, 3,4)، كما بدأت آثار الكساد تظهر على ملامح الاقتصاد الكويتي في العام التالي، فكانت المبيعات ضعيفة جدًا (Dickson, 1930–1931, p3). وتأثر الممولون لتجارة اللؤلؤ بالأزمة الاقتصادية، ونتيجة للكارثة الاقتصادية كان هناك نقص في الأموال لدى ملاك سفن الغوص مما صعب من إعطاء دفعات للغواصين والسيوب (من يسحب الغائص من البحر) (الشمالن، 1394: 271/1، 272) عام 1350هـ/1931م (Dickson, 1931–1932, p3). وأعلن كبار الملاك والممولين وتجار اللؤلؤ (الطواويش)، إفلاسهم بسبب أزمة اللؤلؤ الصناعي التي زادت من وطأتها الأزمة العالمية، وأصبح معظم سكان الكويت فقراء، إذ وصل عددهم إلى 10 آلاف من مجموع السكان البالغ عددهم 60 ألفًا، يعيشون عيشة الكفاف في عام 1934م. 1935م (Dickson, 1934–1935, p. 5)، وأمام قوة وطأة الأزمة على أهالي الكويت لجأ بعضهم إلى صناعة السفن لتعويض الكساد الحاصل (Gamble, 1934, p23).

امتدت الأزمة كذلك إلى المملكة العربية السعودية إذ تقلصت موارد الدولة، فقد كانت ميزانية الدولة تعتمد في مواردها على الحج، وعائدات الجمارك. إذ تقلص عدد الحجاج في سنوات الأزمة مما أثر على موارد الدولة، (دار الدائرة، 1999: 452/9، 453)، أما الجمارك فقد كانت المملكة تتقاضى رسوماً من عدة موانئ على البحر الأحمر والخليج العربي ومع وقوع أزمة الكساد الكبير هبطت إيرادات الجمارك (الحربي، 2017، ص 29). وأمام هذا الوضع اضطرت الحكومة إلى فرض رسوم على البضائع الكمالية منذ عام 1347هـ/1929م (جريدة أم القرى، 1348، ص 2)، كما سنت نظاماً للجمارك يضم 295 مادة في ثلاثين فصلاً "نشر النظام في أعداد مجلة أم القرى بدءاً من العدد 293 وحتى العدد 302"، وبرغم هذه الإجراءات فقد عانت المملكة من الأزمة لدرجة أنها عجزت عن تسديد الالتزامات المالية، ورواتب الموظفين (الحربي، 2017، ص 36، 37). بدأت حكومة المملكة العربية السعودية في البحث عن مصادر دخل أخرى، كمخرج للأزمة، فجاء البحث عن ثروات معدنية في أراضي المملكة، ولتحقيق ذلك ظهرت الحاجة إلى متخصص في علم المعادن، فكان أن وافق الملك عبدالعزيز على اقتراح مستشاره عبدالله فيلي بمقابلة رجل الأعمال الأمريكي تشارلز كرين Charles Crane؛ الذي وصل إلى جدة عام 1349هـ/1930م، ومعه المترجم جورج أنطونيوس، واستقبله الملك، وأجريت بينهما عدة مداولات، وضح الملك خلالها آثار أزمة الكساد الكبير على بلاده، فوعد كرين الملك بأن يوفد خبيراً للبحث في المنطقة، وقد وصل ذلك الخبير بعد شهرين، وهو الخبير كارل تويتشل Karl Twitchell فقام بجولة في بعض مناطق الحجاز، ونجد، والأحساء باحثاً عن الثروات الطبيعية، ومصادر المياه، وبعد مضي حوالي ثمانية عشر شهراً وجد أن التكوينات الجيولوجية في منطقة الظهران تشير إلى احتمال وجود النفط (دار الدائرة، 1999: 479/9)، وبناء على ذلك أعد الخبير تقاريره وتوجه بها إلى الملك وأوضح له ما يحتاجه للبحث عن النفط، وما سيجنه في حال تم العثور عليه (المانع، 1412، ص 300، 301)، من جهة أخرى عقدت الحكومة السعودية مؤتمراً وطنياً في عام 1350هـ/1931م لمناقشة عدة قضايا كان أبرزها أزمة الكساد الكبير، وخرج المؤتمر بخمسة وعشرين توصية جاء أبرزها

في إعطاء امتيازات المشروعات والخطط العامة للمواطنين، والاقتصاد في النفقات، والعمل على استثمار الأراضي الزراعية، وتأسيس مصرف وطني (أعمال المؤتمر الوطني الأول، 1350، ص1).

طالت آثار الكساد اقتصاد العراق بهبوط الأسعار فتراجعت المحاصيل الزراعية، وكذلك الصادرات عام 1349هـ/1930م بنسبة 40% مما أثر على عائدات الدولة؛ الأمر الذي حدا بها إلى تقليل النفقات عن طريق تسريح الكثير من موظفيها، وخفض الرواتب، وزيادة الضرائب، - تناولت الإدارة البريطانية العراق خلال عام 1930 وتفصيل إدارتها وفق ما ورد في التقرير الرسمي الذي أعيد نشره سنة 1992- (United Kingdom, 1992, fol 9, p425)، كما تأثرت الصناعة العراقية بتراجع نشاط النسيج والبناء (الجزيري، 2010، ص3). وقد حاولت حكومة العراق آنذاك إيجاد مخرج لتلك الأزمة فكان التواصل مع خبراء الاقتصاد الأوربيين في محاولة لوضع خطة. فكان أن أسس المجلس الاقتصادي الأعلى الذي كان من أبرز مهامه: عمل دراسة لجميع المشاريع الصناعية والزراعية والتجارية، ودراسة الأوضاع الاقتصادية.

يرأس الملك المجلس، وينوب عنه رئيس الوزراء بعضوية ستة أعضاء، هم: وزير المالية، والأشغال، والري، وعضو من التجار، وعضوان من ملاك الأراضي، والصناعيين (الريبي، 2012، ص238، 239، 243)، كما وضع برنامج إصلاحي ينص على تنشيط الزراعة وصادراتها، وتقنين مصروفات الدولة، وخفض التكاليف، وإحلال الكوادر الوطنية محل الأجنبية، وضرورة التركيز على البضائع المحلية (الريبي، ص2012، ص238، 239، 243).

عانت إيران كذلك من الأزمة، حيث تدهورت صناعتها وأغلقت الكثير من المشاريع؛ مما ساهم في زيادة عدد العاطلين، ولعل أبرز مثال هو تراجع صناعة السجاد التي كانت تمثل أبرز دخل للبلاد، ذلك أن إيرادات النفط آنذاك التي تحصل عليها الحكومة شيء يسير بسبب الامتياز البريطاني للنفط (الركيبات، 2021)، وقد كان تراجعها بسبب قلة المستوردين لا سيما إذا علمنا أن أمريكا كانت تستورد نصف ما تنتجه إيران من السجاد، ومن الآثار كذلك تقلص التجارة الخارجية (صابر، 2013، ص249-260).

اتخذت إيران عدة إجراءات للتخفيف من وطأة الأزمة عليها مثل منح قروض للمؤسسات الصغيرة عام 1349هـ/1930م، والعمل على احتكار التجارة الخارجية عام 1350هـ/1931م، وإصدار قانون إنشاء الشركات الصناعية عام 1351هـ/1932م (هرشلاخ، 1973، ص267)، كما سنت قانون رقابة التمويل عام 1353هـ/1934م الذي يفرض على التجار ضرورة أخذ إذن حكومي في الاستيراد والتصدير، أيضاً قدمت الحكومة دعماً للصناعات المحلية حيث أسست مصانع للغزل والنسيج ومعامل للسكر ثم مراكز للصناعات الكيماوية، وكذلك تأسست الكثير من الشركات التجارية بحلول عام 1354هـ/1935م (الساداتي، 1939، ص122). إلا أن هذه الإجراءات لم تنتج بسبب قوة الأزمة وارتفاع سعر المنتج المحلي على المستورد الذي يعد أكثر جودة، وكذلك لعدم وجود بنية تحتية قوية مثل صعوبة المواصلات وكذلك الانفلات الأمني (السبكي، 1999، ص71-78؛ صابر، 2013، ص255).

نلاحظ مما سبق أن كل دولة من الدول قيد الدراسة قد تأثرت تأثراً مختلفاً عن الأخرى بأزمة الكساد الكبير، وذلك يعود لاختلاف إيرادات دول الدراسة. فمثلاً: تتشابه كل من البحرين، والكويت حيث كان تأثرهما بسبب أزمة اللؤلؤ التي زادت من وطأتهما أزمة الكساد، أما المملكة العربية السعودية فكان تأثرها عن طريق ضعف إيرادات الحج بسبب قلة عدد الحجاج المتأثرين بالأزمة العالمية، وكذلك تتشارك المملكة العربية السعودية مع البحرين في أهمية الجمارك في إيرادات الدولة، التي قلّت مع قلة حركة المرور التجارية.

أما إيران والعراق فهما تتشابهان بتضرر مصادر دخلهما، وهي: الصناعة، والزراعة. وتتشابه جميع دول الدراسة أيضاً في طريقة محاولة التخفيف من واقع أزمة الكساد الكبير عن طريق التدخل لإيجاد حل، ودعم اقتصاداتها إما عن طريق



دعم الصناعة والزراعة مثل إيران والعراق، أو عن طريق سن قوانين جديدة خاصة بالصناعة أو الجمارك مثل إيران والمملكة العربية السعودية، أو بزيادة الضرائب والرسوم.

النتائج:

تمثلت أبرز نتائج البحث الذي يتناول عوامل التحول إلى الاقتصاديات الرأسمالية الحديثة في منطقة الخليج وإيران من بداية القرن العشرين وحتى ثلاثينياته في مساهمة عدة عوامل في هذا التحول، وفي ربط المنطقة بالسوق العالمي الرأسمالي فمثلاً: السفن البخارية سُرعت من عملية نقل البضائع بين المنطقة وبين الدول ذات الاقتصاد الرأسمالي، وكذلك البنوك سهلت من عمليات إيداع الأموال ونقلها، ويقصد بها الأموال اللازمة للمشاريع في المنطقة، وكذلك اللؤلؤ الصناعي الذي حوّل المنطقة من منطقة إنتاج إلى سوق استهلاكية مرتبطة بالأسواق العالمية.

ومن النتائج أيضاً أن أزمة الكساد العالمي 1347هـ/ 1929م قد أثرت في المنطقة عن طريق الإبطاء من عملية التحول، ذلك أن الأزمة ألقت بظلالها على جميع المناشط الاقتصادية، وبرغم محاولات الدول في تفاديها إلا أن أثرها كان واضحاً.

المراجع

- إبراهيميان، إ. (2014). *تاريخ إيران الحديثة* (مجدي صبيحي، ترجمة). عالم المعرفة.
- الابراهيم، ي. (2003). *من الشراع إلى البخار قصة أول شركة ملاحية بحرية عربية الكويت*. شركة الربيعان للنشر والتوزيع.
- الأفندي، م. (2014). *النقود والبنوك والاقتصاد النقدي*. د. ن.
- باباي، غ. (2003). *العلاقات السياسية الإيرانية البريطانية* (عبد المنعم محمد تاج الدين، ترجمة). *قضايا إيرانية*، (5)، 9-50.
- البحرية. (د.ت). *التعريف بالسفن وتاريخ تطوره*. <https://www.bahreya.co>
- تاريخچه پول در ايران. (2019، 11 فوریه). *دنیای اقتصاد*، شماره 4885. <https://donya-e-eqtesad.com>
- الجبر، م. (1418). *العقود التجارية وعمليات البنوك في المملكة العربية السعودية*. جامعة الملك سعود.
- جريدة أم القرى. (28 محرم، 1348هـ). *بلاغات رسمية من قلم المطبوعات*. أم القرى. (236).
- جريدة أم القرى. (3 محرم، 1350هـ). *أعمال المؤتمر الوطني الأول*. أم القرى. (340).
- جريدة أم القرى. (7 صفر، 1346هـ). *سك عملات جديدة*. أم القرى. (138).
- الحربي، د. (2017). *العربية السعودية والأزمة الاقتصادية العالمية الانعكاسات والحلول 1929م - 1933م*. مركز البحوث والتواصل المعرفي.
- حسين، ر. (2009). *البحرين ما بين 1919م - 1939م: دراسة للأوضاع السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الكويت.
- حمادة، س. (1938). *النظام الاقتصادي في العراق*. المطبعة الأمير كانية.
- الخرزجي، ب. (2010). *الاقتصاد العراقي وأزمة الكساد 1929م - 1932م والأزمة المالية العالمية 2008م الآثار والمعالجات*. *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*. 8(22)، 110-134.
- دار الدائرة. (1999). *الملك عبد العزيز آل سعود، سيرته وفترة حكمه في الوثائق الأجنبية*. عالم الكتب.
- الدورة، ع. (1423). *ملاح من تاريخ اللؤلؤ*. مركز زايد للتراث والتاريخ.
- دويدار، أ. (د.ت). *النظم الاقتصادية دراسة تحليلية*. د. ن.
- الربيعي، ر. (2012). *التحليل الفكري للدورات الاقتصادية*. *مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية*. 4(1)، 40-1.

ردكين، آ. (2007). *الرحلات المنظمة للسفن البخارية الروسية للخليج العربي 1901م - 1904م*. *مجلة الوثيقة*. 26(52)، 122-141.

- رضا، م. (2016). السيد عبد الحميد الزهراوي. مجلة المنار. 19(2)، 124-127.
- الريمي، م. (1995). مشكلات التغير السياسي والاجتماعي. دار الجديد.
- رونوفن، ب. (د.ت). تاريخ القرن العشرين (نور الدين حاطوم، ترجمة). دار الفكر الحديث.
- الساداتي، أ. (1939). رضا شاه بهلوي نهضة إيران الحديثة. مكتبة النهضة المصرية.
- السبكي، آ. (1999). تاريخ إيران السياسي 1906 م. 1979 م. عالم المعرفة.
- سلمان، م. (2012). شركة الملاحة البخارية البريطانية الهندية ونشاطها في منطقة الخليج العربي 1856 م. 1914 م. مجلة أبحاث ميسان. 9(17)، 116-143.
- الشملان، س. (1394). تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي، د. ن.
- صابر، ف. (2013). رضا شاه بهلوي التطورات السياسية في إيران 1918 م. 1939 م. مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية.
- صروف، ف. (1933). الأزمة الاقتصادية العالمية واشتباك المصالح الدولية، مجلة المقتطف. (3)، 251-272.
- طاهر، ل. (2019). الغوص وتجارة اللؤلؤ في الخليج العربي 1235 هـ. 1364 هـ/1820 م. 1945 م [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة الملك سعود، السعودية.
- عبد الساتر، ل. (1986). أحداث القرن العشرين منذ 1919 م. دار المشرق.
- عبد الكافي، إ. (د.ت). الموسوعة الاقتصادية والاجتماعية. د. ن.
- عجمية، م. وإسماعيل، م. والليثي، م. (1972). التطور الاقتصادي في أوروبا والوطن العربي. دار النهضة العربية.
- عطية الله، أحمد، القاموس السياسي. القاهرة، دار النهضة العربية، 1968 م.
- علي، ع. (1986). التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية. مركز دراسات الوحدة العربية.
- عيساوي، ش. (1990). التاريخ الاقتصادي لللال الخصب 1800 م. 1914 م (رؤوف عباس، ترجمة). مركز دراسات الوحدة العربية.
- الفارس، م. (2016). ذاكرة الزمن. صحيفة الخليج، 2 يونيو 2016 م. <https://www.alkhaleej.ae/>
- فيلد، م. (1986). التجار أكبر رجال الأعمال في الخليج. د. ن.
- القضاة، م. (2020). الأوضاع الاقتصادية في البحرين في عهد الشيخ سلمان بن حمد 1942 م. 1916 م دراسة تاريخية في ضوء الوثائق البريطانية [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة اليرموك.
- القبواتي، ح. (1980). دور البصرة التجاري في الخليج العربي 1869 م. 1914 م. مركز دراسات الخليج العربي.
- كانو، خ. (1999). بيت كانو قرن من الأعمال التجارية لشركة عائلية. مركز لندن للدراسات العربية.
- كروه تاريخ واقتصاد. (2015، 4 مه). سالروز تأسيس نخستين بانک ايرانی. روزنامه دنيای اقتصاد. <https://www.magiran.com/article/3150640>
- لوريمر، ج. (د.ت). دليل الخليج القسم التاريخي. د. ن.
- المانع، م. (1412). توحيد المملكة العربية السعودية. د. ن.
- المدني، ع. (2018). آل مشاري من بطون القصيم إلى سواحل فارس. جريدة عكاظ، 2 مارس 2018 م. أخذ من الموقع الإلكتروني للجريدة <https://www.okaz.com.sa/> بتاريخ: 3/2/1445 هـ.
- المطر، س. (2014). اللؤلؤ مصايد في الماضي واستزاعه في الحاضر. مركز البحوث والدراسات الكويتية.
- معهد البحرين للتنمية السياسية. (2014). معجم المصطلحات السياسية. البحرين..
- ممدوح، ج. (2017). وثيقة أطروحة الخمس والتسعون لمارتن لوثر. د. ن.
- النعمة، ن. (2022). معضلات تجارة الكويت الخارجية في النصف الأول من القرن العشرين 1918 م. 1945 م. مجلة كلية الآداب. 82(7)، 175-211.
- نعمة، ي. (2014). حركة الإصلاح الديني في فرنسا 1515 م. 1560 م. مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية. 4(1)، 175-211.



النقيب، خ. (1996). *صراع القبيلة والديمقراطية حالة الكويت*. دار الساقى.
هرشلاغ، ز. (1973). *مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط*. دار الحقيقة.

References

- Abd Al-Kafi, I. (n.d.). *The economic and social encyclopedia*. n.p, (in Arabic).
- Abd Al-Sater, L. (1986). *Twentieth-century events since 1919*. Dar Al-Mashreq, (in Arabic).
- Abrahamian, E. (2014). *A history of modern Iran* (M. Sobhi, Trans.). World of Knowledge, (in Arabic).
- Agricultural Cooperative Bank of Iraq. (n.d.). *Official website*. <https://www.agbank.gov.iq/ar>
- Ajamiya, M., Ismail, M., & Al-Laithi, M. (1972). *Economic development in Europe and the Arab world*. Dar Al-Nahda Al-Arabiyya, (in Arabic).
- Al-Afandi, M. (2014). *Money, banking, and monetary economics*. n.p, (in Arabic).
- Al-Bahreya. (n.d.). Introduction to ships and the history of their development, (in Arabic). <https://www.bahreya.co>
- Al-Darura, A. (1423 AH). *Features from the history of pearls*. Zayed Center for Heritage and History, (in Arabic).
- Al-Faris, M. (2016, June 2). Memory of time. *Al-Khaleej Newspaper*, (in Arabic). <https://www.alkhaleej.ae>
- Al-Harbi, D. (2017). *Saudi Arabia and the global economic crisis: Repercussions and solutions (1929–1933)*. Knowledge Communication Research Center, (in Arabic).
- Ali, A. (1986). *The historical development of monetary systems in Arab countries*. Center for Arab Unity Studies, (in Arabic).
- Al-Ibrahim, Y. (2003). *From sail to steam: The story of the first Arab maritime navigation company in Kuwait*. Al-Rubaian Publishing and Distribution, (in Arabic).
- Al-Jabr, M. (1418 AH). *Commercial contracts and banking operations in the Kingdom of Saudi Arabia*. King Saud University, (in Arabic).
- Al-Khazraji, B. (2010). The Iraqi economy and the depression crisis (1929–1932) and the global financial crisis (2008): Impacts and treatments. *Iraqi Journal of Economic Sciences*, 8(22), 110–134, (in Arabic).
- Al-Madani, A. (2018, March 2). Al-Mishari family from the Qassim region to the coasts of Persia. *Okaz Newspaper*, (in Arabic). <https://www.okaz.com.sa>
- Al-Manea, M. (1412 AH). *The unification of the Kingdom of Saudi Arabia*. n.p.
- Al-Matar, S. (2014). *Pearls: Past fisheries and modern cultivation*. Kuwait Center for Research and Studies, (in Arabic).
- Al-Naqeeb, K. (1996). *Tribe and democracy in conflict: The case of Kuwait*. Dar Al-Saqi.
- Al-Ni'mah, N. (2022). Problems of Kuwait's foreign trade in the first half of the twentieth century (1918–1945). *Journal of the Faculty of Arts*, 82(7), 175–211.
- Al-Qahwati, H. (1980). *The commercial role of Basra in the Arabian Gulf (1869–1914)*. Gulf Studies Center, (in Arabic).
- Al-Qudah, M. (2020). Economic conditions in Bahrain during the reign of Sheikh Salman bin Hamad (1916–1942): A historical study in light of British documents [Unpublished master's thesis]. Yarmouk University, (in Arabic).
- Al-Rubaie, R. (2012). Intellectual analysis of economic cycles. *Journal of the College of Administration and Economics for Economic, Administrative and Financial Studies*, 4(1), 1–40, (in Arabic).
- Al-Rumaihi, M. (1995). *Problems of political and social change*. Dar Al-Jadeed, (in Arabic).
- Al-Sadati, A. (1939). *Reza Shah Pahlavi: The renaissance of modern Iran*. Egyptian Renaissance Library, (in Arabic).
- Al-Shamlan, S. (1394 AH). *The history of pearl diving in Kuwait and the Arabian Gulf*. n.p, (in Arabic).
- Al-Subki, A. (1999). *The political history of Iran (1906–1979)*. World of Knowledge, (in Arabic).



- Amanat, A. (1997). *Pivot of the universe: Nasir al-Din Shah Qajar and the Iranian monarchy, 1831–1896*. University of California Press.
- Atiyat Allah, A. (1968). *The political dictionary*. Dar Al-Nahda Al-Arabiyya, (in Arabic).
- Bababi, G. (2003). Iranian–British political relations (A. M. Taj Al-Din, Trans.). *Iranian Issues*, (5), 9–50, (in Arabic).
- Bahrain Institute for Political Development. (2014). *Dictionary of political terms*. Bahrain, (in Arabic).
- Bank Keshavarzi. (2006). *Annual report 2006*. Bank Keshavarzi.
- Bank Keshavarzi. (2007–2008). *Annual report 2007–2008*. Bank Keshavarzi.
- Bank Melli Iran. (n.d.). *Official website*. <https://bmi.ir>
- Behrooz, M. (2023). *Iran at war: Interactions with the modern world and the struggle with imperial Russia.I.B*. Tauris (Bloomsbury)
- British Library. (1780–1832). *India Office Records: Private papers and files* (IOR/L/MAR/C/570). India Office Records, British Library, London.
- British Library. (1861, January–June). *India Office Records: Private papers and files* (IOR/PS/L/505/5). India Office Records, British Library, London.
- British Library. (1868, July 1–24). *India Office Records: Private papers and files* (IOR/PS/L/B2/18). India Office Records, British Library, London.
- British Library. (1916, August–1921, June 8). *India Office Records: Private papers and files* (IOR/R/15/2/18). India Office Records, British Library, London.
- British Library. (1917–1921). *India Office Records: Private papers and files* (IOR/PS/L/531/10). India Office Records, British Library, London.
- Brooks, J. (1969). *Once in Golconda: A true drama of Wall Street 1920–1938*. United States of America.
- Central Bank of Iraq. (n.d.). *Official website*. <https://cbi.iq/>
- Chandler, L. (1971). *American monetary policy 1928–1941*. New York: Harper and Row.
- Dar Al-Daerah. (1999). *King Abdulaziz Al Saud: His biography and the period of his rule in foreign documents*. Alam Al-Kutub, (in Arabic).
- Delis, A. (2023). *Mediterranean seafarers in transition: Maritime labour, communities, shipping and the challenge of industrialization 1850–1920* (Vol. 14). Brill's Studies in Maritime History.
- Dewidar, A. (n.d.). *Economic systems: An analytical study*. n.p, (in Arabic).
- Dickson, H. R. P. (1929–1930). *Report on the trade of Kuwait for the year 1929–1930*. In *The Persian Gulf trade reports, 1905–1940: Kuwait II*. Archive Editions.
- Dickson, H. R. P. (1930–1931). *Report on the trade of Kuwait for the year 1930–1931*. In *The Persian Gulf trade reports, 1905–1940: Kuwait II*. Archive Editions.
- Dickson, H. R. P. (1931–1932). *Report on the trade of Kuwait for the year 1931–1932*. In *The Persian Gulf trade reports, 1905–1940: Kuwait II*. Archive Editions.
- Dickson, H. R. P. (1934–1935). *Report on the trade of Kuwait for the year 1934–1935*. In *The Persian Gulf trade reports, 1905–1940: Kuwait II*. Archive Editions.
- Edo, M. E. (1975). Currency arrangements and banking legislation in the Arabian Peninsula. *IMF Staff Papers*, 22(2), 510–543. International Monetary Fund
- Fenelon, K. (1974). *The United Arab Emirates: An economic and social survey*. London: Longman.
- Field, M. (1986). *Merchants: The big businessmen of the Gulf*. n.p, (in Arabic).



- Gamble, F. H. (1934, October). *Report on economic condition in the Persian Gulf*. In *The Persian Gulf trade reports, 1905–1940: Bushire II*. Archive Editions.
- Hamada, S. (1938). *The economic system in Iraq*. Al-Amirkaniah Press, (in Arabic).
- Hershlag, Z. (1973). *Introduction to the modern economic history of the Middle East*. Dar Al-Haqiqa, (in Arabic).
- History and Economics Group. (2015, May 4). Anniversary of the establishment of the first Iranian bank. *Donya-e-Eqtesad Newspaper*, (in Arabic). <https://www.magiran.com/article/3150640>
- History of money in Iran. (2019, February 11). *Donya-e-Eqtesad*, (4885) , (in Arabic). <https://donya-e-eqtesad.com>
- Hoover, H. (1951). *The memoirs of Herbert Hoover: The Great Depression, 1929–1941*, MacmillanLow, C. (1877). History of the Indian Navy. London: Richard Bentley and Son.
- Hussein, R. (2009). Bahrain between 1919 and 1939: A study of political, cultural, social, and economic conditions [Unpublished master's thesis]. Kuwait University, (in Arabic).
- Issawi, C. (1990). *The economic history of the Fertile Crescent (1800–1914)* (R. Abbas, Trans.). Center for Arab Unity Studies, (in Arabic).
- Kanoo, K. (1999). *The Kanoo house: A century of business for a family company*. London Center for Arab Studies, (in Arabic).
- Lorimer, J. (n.d.). *Gazetteer of the Persian Gulf (historical section)*. n.p, (in Arabic).
- Mamdouh, J. (2017). *Document of Martin Luther's ninety-five theses*. n.p, (in Arabic).
- Nadelhoffer, H. (1984). *Cartier: Jewelers extraordinary*. Harry N. Abrams.
- Nīmah, Y. (2014). The religious reform movement in France (1515–1560). *Journal of the Babylon Center for Human Studies*, 4(1), 175–211.
- Redkin, A. (2007). Organized voyages of Russian steamships to the Arabian Gulf (1901–1904). *Al-Wathiqah Journal*, 26(52), 122–141, (in Arabic).
- Rida, M. (2016). Sayyid Abdul Hamid Al-Zahravi. *Al-Manar Journal*, 19(2), 124–127, (in Arabic).
- Robbins, L. (1934). *The Great Depression*. London: Macmillan.
- Runovon, B. (n.d.). *History of the twentieth century* (N. Hattoum, Trans.). Dar Al-Fikr Al-Hadith, (in Arabic).
- Saber, F. (2013). *Reza Shah Pahlavi: Political developments in Iran (1918–1939)*. Kurdistan Center for Strategic Studies, (in Arabic).
- Salman, M. (2012). The British India Steam Navigation Company and its activity in the Arabian Gulf region (1856–1914). *Maysan Research Journal*, 9(17), 116–143, (in Arabic).
- Sarrouf, F. (1933). The global economic crisis and the conflict of international interests. *Al-Muqtataf Journal*, (3), 251–272, (in Arabic).
- Tahir, L. (2019). Pearl diving and the pearl trade in the Arabian Gulf (1235–1364 AH / 1820–1945 CE) [Unpublished doctoral dissertation]. King Saud University, Saudi Arabia, (in Arabic).
- Umm Al-Qura Newspaper. (1346 AH, Safar 7). Minting of new coins. *Umm Al-Qura*, (138) , (in Arabic).
- Umm Al-Qura Newspaper. (1348 AH, Muharram 28). Official announcements from the publications office. *Umm Al-Qura*, (236) , (in Arabic).
- Umm Al-Qura Newspaper. (1350 AH, Muharram 3). Proceedings of the first national conference. *Umm Al-Qura*, (340) , (in Arabic).
- United Kingdom. (1930). *Report by His Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the League of Nations on the administration of Iraq for the year 1930*. In *Iraq Administration Reports, 1914–1932* (Vol. 9). Archive Editions. (Republished 1992)

